وزير الداخلية جواد البولاني لـ (المدى)

الداخلية قامت بدور مهني واحترافي وأثرت في تصويب المشهد السياسي

ضبطنا الحدود ومنعنا تهريب السلاح من والى العراق

تركيزنا منصب على وجود عمل استباقي ونوعي لمنع حدوث الجريمة

جواد البولاني

بغداد / المدى

قبل الحديث مع وزير الداخلية ،تحتاج الى مفاضلة بين ملفات كثيرة تنتظر الاجابة عنها.. المداخل للحوار كثيرة ،والاكثر منها ان الاجندة الوطنية تؤشر تطورات كثيرة لمصالح المؤسسات الامنية الوطنية خلال الاشهر الاخيرة ،وبما يجعل الحديث والحوار مع الوزير جواد البولاني ياخذ مسارات كثيرة ،اختار هو بشكل عفوي ومباشرالمدخل ،مدركا ان بريق التطورات الامنية هو الاشد تاثيرا حيث قال :

ان ما حدث كان عملا كبيرا استطاع ان يحقق أهدافه ضد ارادة الإرهاب والعصابات الخارجة على القانون وأية جهة اخريكانت تحمل السلاح بقصد تهديد الامن والنظام وفرض اهداف سياسية او اقتصادية اومالية بقصد السرقة او النهب او اشاعة الفوضى والدمار..الان لا تستطيع مثل هذه الجهات ان تواجه قوات الامن العراقية .

لقد اصبحت هذه الجهات لديها قناعة في انها انما تقود حربا خاسرة تجاه الدولة، وهذه رسالة مهمة . كما ان قدرة العدو على الاشتباك تلاشت.. ليس الان ثمة عصابات واي جماعات ارهابية او جهات خارجة عن القانون تستطيع حمل السلاح ومهاجمة وحدة صغيرة او تشكيل صغير وحتى قوة صغيرة من قواتنا المنتشرة على كل التراب الوطني .

انا اعتقد ان هذا هو التطور النوعي الذي حدث وان المؤسسة الآن قفزت قفزة مهمة والجهة المقابلة ضعفت امكانياتها .العمل النوعي الاخر المطلوب الان الذي نطلق عليه (التخصصي) هو مسؤولية اجهزة خاصة .وهذا المفصل يجب ان ينشط ويفعل للقيام باعمال محددة ، ضد بعض الجرائم مثل الاغتيالات النوعية التي تطال شرائح محددة .وهذا لا يكافح من خلال عمليات عسكرية كبيرة وانما من خلال فرق امنية خاصة يقودها ضباط محترفون وضباط تحقيقات واستخبارات، تنسق واجباتها مع القوات الماسكة للارض ، سيكون لمثل هذه قدرة تنفيذ عالية ومعلومات سريعة ويجري تناولها بوسائل فنية ومصادر خاصة منتشرة لايصالها. واذا لم ينفذ بالتوقيت الدقيق فان الهدف لن ينتظر بالتأكيد ، المجرمون المحترفون لا يبقون بانتظار مجيء قوة كبيرة .لقد نجحنا بفرق صغيرة ذات جهد استخباري وبقدرة تنفيذ سريعة في تحقيق اهداف جيدة ،بدليل ان العصابات التي كانت تمارس عمليات الخطف مسك اغلبها.

عملية البناء للاجهزة التخصصية مهمة..ونحتاج الان الى البدء بمراجعة العمليات الامنية والعسكرية في عموم العراق لاعطاء دور اكبر للاجهزة الامنية المتخصصة (الشرطوية) وانا اركز على هذا المصطلح لاعطائها نوعا من الانسيابية وتحقيق القانون لكون اجهزة الشرطة حلقة من حلقات الضبط القضائي التي تتكامل مع اجهزة القانون والمحاكم ووزارة العدل .

❖ ولكن ماذا بشأن متابعة منفذي استهداف القضاة مادمنا بصدد مواجهة عمليات الاغتيال ؟

. ان بعض سياسات العصابات تتغير حين ترى ان ما تستخدمه من آليات بدأت تتكشف وتفقد فاعليتها فيبدأ بتغيير هذه الاليات من خلال البدء بعمليات اغتيال واستهداف .والان متابعاتنا مستمرة وبدأنا نضع ايدينا على امور مهمة ،اود ان اشير الى انه تم القبض على اكثر من ١١ مجرما تورطوا بعمليات الاغتيال الاخيرة ،وهذا ما تم بعمل تخصصي صرف جرت فيه متابعات لهؤلاء عندما كانوا يحاولون الخروج من العراق ،وكانت لهم اتصالاتهم بعناصر اخرى للتمويه والحصول على وثائق مزورة ..لكن الاجهزة الامنية تمكنت من كشفها وهذا تحسن واضح ..وعمليات التحقيق الاحترافية والمهنية ساعدتنا كثيرا .

❖ماذا عن انتشار السلاح والسيطرة عليه؟

. وتمكنا من اكتشاف الكثير من الاسلحة والجميع يعلم بظروف العراق قبل وبعد ٢٠٠٣ .لم يكن هناك ضبط وسيطرة على حركة السلاح..كان هناك سلاح يهرب وجميع الدول تعاني المشكلة ذاتها: مصر ولبنان وايران وسوريا ..الان ظروف ضبط الحدود العراقية افضل، فالحدود بدأنا بضبطها ومنع تهريب السلاح من والى العراق ، كما ان المخابيء التي اكتشفت ومجموع السلاح الذي تم مصادرته وضبطه خلال العمليات الامنية عند عمليات البحث والتحري والتفتيش عن السلاح ساهم في تقليل ما موجود في الشارع اضافة الى مصادرة السلاح من الذين لا يحملون هوية حمل ، وبدأنا برنامجاً في العام ٢٠٠٦ لاعداد منظومة ودوائر لتنفيذ قانون الاسلحة العراقي الذي شرع في العام ١٩٩٣ وتعديلاته ، الان بعض الاسلحة تم حظرها وخاصة تلك التي تشكل تهديدا حقيقيا لامن الدولة .اما تلك التي بعنوان السلاح الشخصي فالقانون يسمح للفرد بامتلاك سلاح شخصي في بيته ودائرته وفق القانون.

❖ لكن حملات التفتيش التي نفذت مؤخرا تم فيها مصادرة السلاح الشخصي غير المرخص؟

. لا يجوز مصادرة السلاح الشخصي ،وان صودر فيجب ان يكون ذلك بموجب وصل يستلم من الضابط الذي يقوم بالمصادرة .المشكلة ان الكثير من المواطنين لم يعملوا على مراجعة مراكز الشرطة في احيائهم لتثبيت اسلحتهم الشخصية فيها. المواطن لم يتعاط مع هذا الامر، فكان عليه مراجعة مركز شرطة والتبليغ عن سلاحه الشخصي..هذا قانونا يجعل السلاح معروفا وتبقى اجراءات منح الهوية ، لكن الناس لم تبلغ ونحن بلغنا بفتح سجلات في كل دائرة كي يعلن موظفوها عما يمتلكون من اسلحة .

❖هناك تاخير في اجراءات منح رخصة السلاح..

. نحن بدأنا باجراءات ادارية لمنح هويات سلاح لمن يحتاج للسلاح ولدينا منظومة متطورة وبدأنا بوضع ضوابط لهذه التراخيص وقريبا سيتم افتتاح مديرية هويات السلاح التي ستقوم بانجاز التراخيص، وايضا مشروع هويات موظفي الدولة أي هوية مركزية باشراف الداخلية وهو مشروع تقريبا انجز و في مراحله الاخيرة .

❖نلاحظ تعددا في الجهات التحقيقية ..هل يوجد تعاون وتنسيق بين هذه الجهات مادامت تعمل في حقل مشترك؟

. جميع عمليات التحقيق هي بيد الداخلية في عموم العراق ، حيث لا يمكن ان نطلق العنان لاربعة او خمسة اجهزة امنية تعمل بالاتجاه ذاته .يجب ان نخصص عمل كل جهة وكل جهاز كي نساله عما قدمه. وهذا يحتاج الى اعادة تنظيم الاجهزة الحكومية ومعرفة تخصص كل جهاز برغم اننا نعلم ان اجهزة الداخلية معروفة التخصص ويجب ان تتكامل الاجهزة الاخرى وتحتاج الى معالجات من بينها اجهزة الامن القومي والوطني .

❖الا تعتقدون ان من المهم الانتقال الى مرحلة جديدة لايكون فيها العمل الامني رد فعل وانما يتحول الى اجراء استباقي؟

. عندما كانت هناك مدن اسيرة بيد القاعدة والارهاب تمكنا من تجفيف منابع تمويل هذه الجماعات في البصرة والموصل والمناطق التي كانت تستغل لتمويل القاعدة .كان جزء كبير من تمويل هؤلاء المجرمين يعتمد على موارد البلد نفسه وكان جزء من الفساد الاداري والمالي يذهب لتمويل الارهاب ، الان تركيزنا منصب على وجود عمل استباقي ونوعي لمنع حدوث الجريمة .وهذا يحتاج لجملة مشاريع تعتمد على جميع مؤسسات الدولة لوضع ستراتيجة واختيار اليات تنفيذ مناسبة كانت القاعدة تمول عملياتها من اسمنت الشمالية وبيع الكبريت وغيرها .كما وجدنا ان شركة معينة تقوم باستيراد بضاعة تباع بسعر رخيص جدا لا تسد الكلفة وذلك بقصد ايصال التمويل الى جهات مسلحة داخل البلد.ونحن بدأنا بعد عام ٢٠٠٧ بتحديد واختصاص الاجهزة المتابعة لهذا الملف .لكن ظروف التهديد ليست ظروفا محلية بل هي ايضا خارجية .

التسييس والاختراق ؟

❖ الان خف الكلام عن تسييس الاجهزة الامنية وانحيازاتها وولاءاتها.. كيف نجحتم في ذلك؟

– اعتقد ان وزارة الداخلية استطاعت ان تغادر هذا من خلال الوثيقة التي قدمت ستراتيجية الوزارة في آب ٢٠٠٦ ووضعت الجانب المهني والاحترافي والمسؤولية العامة في اساس عمل الوزارة واجهزتها .وكان دور كبير ايضا في هذا الصدد تحقق من خلال تولى قيادات مهمة للمسؤولية في اجهزة الداخلية..عندما يكون لديك هكذا قيادات تستطيع ان تخلق التغيير وعندما يكون لديك تخطيط حقيقي وفهم واقع ما حصل بعد ٢٠٠٣ وتعالج الملفات ومشاكل الاحتقان الطائفي والمحاصصات والمناطق الحزبية الضيقة التي اضرت كثيرا ببناء الدولة العراقية الحديثة ستنجح في تحقيق المطلوب.ينبغي احترام المسؤول لنفسه واحترامه وتقديره للمعايير في بناء الدولة والابتعاد عن الاجتهادات الكثيرة التي تربك العمل المؤسساتي والعمل المهني في الدولة العراقية ، وزارة الداخلية استطاعت ان تؤدي هذا الدور المهم واستطيع القول انها بادائها المهني والاحترافي في سنوات صعبة من السنوات التي مر بها العراق تمكنت ان تؤثر ايضا في المشهد السياسي من خلال تحويل بعض القناعات التي كانت لدى كثير ممن كانت لديهم توجهات سياسية خاصة .لقد تمكنا من قلب المعادلة بالعكس .فبدلا مما كان عليه المشهد السياسي ببعض نزعاته الطائفية و السياسية الضيقة وسيره باتجاهات خاطئة في السنوات السابقة وتأثيره على المؤسسة الامنية بدات المؤسسة تحسن الاداء السياسي، وهذا نوع مميز من الاداء المهني الذي استطاع كسر هذه القاعدة وتحقيق هذه النتيجة .

❖في ضوء هذا التغيير..كيف تلمسون الان الصلة بين رجل الشرطة والمواطن ؟

. ان عملية التثقيف وجميع العمليات الاجرائية في اطار ضبط وسيطرة وخلق الطاعة والاحترام داخل المؤسسة والتأكيد على التدريب وتجهيز المنتسب والعمل على كل مايحسن ظروفه هو الذي اسهم اضافة الى ماذكرناه في تحسين العلاقة والصورة وبناء المؤسسة. واشير ايضا الى عمليات التطهير الواسعة التي حدثت وشملت اكثر من ٣٢ الف منتسب واكثر من ١٥٠٠ ضابط وشملت مختلف موظفي الملاكات المدنية والعقود..هذه العمليات هي عمليات بناء وتعزيز ثقة بين جهاز الشرطة والمواطن الذي بدأ يلمس هذا التحسن والتغير.نجحنا ايضا في استقطابنا للعناصر الجيدة وايضا كفاءات وخبرات وخريجي كليات مما جعل العنصر الجيد يطرد العنصر الفاسد ،الان في المرور هناك حملة شهادات بكلوريوس وتمكنا من تخريج جملة من الضباط الشباب وهي دماء شابة تأتي للمؤسسات والان هم ضباط في قوى الامن الداخلي واكثرهم حملة شهادات جيدة من مهندسين واطباء .لاننسى ايضا الخدمات التي تقدمها الوزارة في مجالات يومية لها صلة وتماس يومي بحياة الناس اسهمت هي الاخرى ايضا في تحسين الصورة .وبشكل عام فان مجمل ما نقدمه في دوائرنا من خدمات قد تصل الى اكثر من ١٠٠٠ خدمة في الشهر .

وذكر الوزير في هذا السياق حادثة معينة عندما كان في ساعة متاخرة في احدى نقاط السيطرة في بغداد حيث اتصل بضابط السيطرة مواطن كان واضحا من صوته انه كبير السن.كان المتصل يقول للضابط: اين انتم ؟فانا اتصلت بكم قبل اكثر من نصف ساعة .فاخذت سماعة الهاتف،يقول الوزير، وبدات اتكلم معه ،فاخبرني انه اتصل بالنجدة وهو يسكن في منطقة الامين ويريد سيارة نجدة لتنقله الى مستشفى لانه يشكو الاما في الاسنان ، وعلق الوزير على الحادث بالقول لكم ان تنظروا الى ان الحدث كم هو بسيط ولكن المهم فيه هو ثقة المواطن في ان الشرطة شرطته وهي تسهر لخدمته مثلما تسهر لامنه برغم ان البعض يرى في مثل هذا الطلب بطرا في ضوء تسلسل الحاجات والاولويات.

❖وهل اسعفتموه؟

ـــفعلا تم ارسال سيارة له ، والقصد ان الخدمة بدات تصل للجميع.فعندما نسرد ظروف عمل رجل الشرطة نجدها كثيرة فهو يوصل الرواتب لكثير من المناطق وهكذا المواد الغذائية للمناطق التي كانت تسمى بالساخنة وايصال الاسمدة للفلاحين والان في أي منطقة في العراق موجود رجل شرطة يؤدي واجباته الامنية والمدنية التي هي جزء من واجبات الشرطة ، نحن نقول الان ان وزارة الداخلية قد تغيرت وحتى المواطن يقول الامر نفسه . نريد ان نعكس صورة رجل الشرطة في ذهنية المواطن فقبل ٢٠٠٣ كانت هناك صورة ثابتة لجهاز امن قمعي. والان نريد ان تكون مؤسسة تحاول بناء امن مع مفهوم الحرية وحقوق الانسان والتركيز على الفهم والمعيارية لبناء مؤسسات تضاهي مؤسسات اوربية وليس المنطقة .ونتكلم باستمرار مع الجانب الايراني .وعكس هذا الكلام واللقاءات في بعض الاحيان تحسنا حقيقيا على طبيعة الالتزامات من الطرف الايراني .لقد وجدنا ان هناك تحسنا في بعض المناطق ، وظروف البحث والحوار مع الجانب الايراني اخذ اكثر من البعد السياسي والامني والاقتصادي وتطوير العلاقات واحترام مصالح البلدين واحترام الظروف والعلاقة التاريخية بينهما. واعتقد انه اصبح الان ضروريا ان تضع الحكومتان ستراتيجة لمنع أي تهديد يشكل خرقا لسيادة البلدين .وهذا كان كلام الايرانيين ..ونحن نعلم ان هذا الامر يحتاج الى وقت وتطوير علاقات مع ايران وغيرها ، وعندما نتحدث عن التدخل الايراني يجب ان نشير الى تدخل دول اخرى كثيرة ويجب ان يضع العراق مصلحته في المقدمة والاجهزة الامنية تلاحق هذا التهديد وتطورت امكانيتها لمتابعة هذه الجماعات ..وتمكنت من حسر نشاطها .ونقول للجميع اننا جاهزون ومستعدون ..وحتى لو تدرب الشخص في ابعد دولة في العالم فلدينا الامكانية لملاحقة هذه الجماعات ومسكها .

فحسب وخلال سفري لكثير من الدول تم تاشير ذلك برغم ما مر بنا من ارهاب وجريمة.

❖كيف يمكن تقييم عموم الوضع الامني في البلاد؟

ـــمستوى التحسن يختلف من منطقة الى اخرى .لكن كواقع حال انتهت التصفيات الطائفية والدينية والسياسية .غير ان ظروف التهديد التي تقوم بها بعض الجيوب الباقية تشكل تهديدا بنسبة ١١-١٢٪ وهنا يكون مستوى التحسن ما يقارب ٨٨٪ وحتى قدرات استخدام القنابل والصواريخ للارهاب تراجعت.فقد كان يحدث على مستوى العراق ما يقارب ٤٦ عملية والان ١١ وهذا يشكل تحسنا،باستثناء ديالى وبعض مناطق الموصل وهو امر متوقع .حيث الان نحتاج لعملية عسكرية كبيرة لاعادة الحياة لهذه المدن وتثبيت القانون فيها .

❖كلام كثير عما تسمى بالمجاميع الخاصة..ونشاطها،وصلاتها ،ماذا عن هذه الجماعات؟

– في العمليات القينا القبض على مجموعة منهم وحدثت اعترافات وادانات وادلة الاجهزة الامنية الان قادرة على تنفيذ حركات استباقية قبل حدوث أي عمل وخمول هذه المجاميع لا يعني ان تكون بمعزل عن الملاحقة والخلايا النائمة موجودة لكنها ملاحقة ..واينما نكتشف وجودهم سنمسكهم ونضعهم تحت طائلة القانون .

رواتب الداخلية

❖هذا التاشير للادوار الامنية والمدنية لافراد الشرطة والثناء على دورهم ..ماذا يوازيه من امكانات ودعم. لاحظنا مع التغييرات الاخيرة في رواتب موظفي الدولة ان منتسبي الداخلية من شرطة وسواهم لم تتغير رواتبهم ؟

ـــواحدة من اهم اهتماماتي هو تحسين الظرف المعاشي لرجل الشرطة لتحصينه من قضايا الرشوة وخلق الاكتفاء له خاصة وانه يعمل على مدار الساعة وليس كباقي الدوائر فلا يستطيع الشرطي ان يقول للمواطن اني انهيت دوامي .سعينا لاحداث زيادات كثيرة وقبل الزيادة، على الموظف ان يفهم انه يقدم خدمة انسانية للمواطن وواجب وتضحية ومسؤولية الراتب يساعده في حياته لكن خلق روح الايثار هو الاهم وهذا ما نريد تطويره وخلقه عند المنتسب ، سلم الرواتب انهينا مفاوضاتنا مع وزارة المالية وشكلنا لجنة لبحث الرواتب وعلى الحكومة ان تهتم برفع مستوى الجهاز الامني واي نظام ديمقراطي في العالم يجب ان يقابله جهاز كفوء ..فالكمارك تحتاج للشرطة لتطبيق تعليماتها والزراعة والنفط والكهرباء .ولذلك نقول ان وزارات الدولة فيها ١٧ الفا من جميع العناوين من حدود الى شرطة نهرية وخفراء السواحل وغيرها الكثير، اضافة لمراكز الشرطة المنتشرة في عموم العراق.

وبشان موضوع حمايات المنشآت اكد ان هناك مشكلة فنية في مناقلة الاموال والتخصيصات بعد دمجهم بالداخلية واضيفت ٩٥ ملياراً لمعالجة تعديل الراتب لهم وسيصار الى تسوية رواتب، وهذا انجاز كبير للوزارة .

تدفق البضائع الرديئة

❖مادمت قد ذكرت الكمارك ..ماذا عن محاربة البضائع الرديئةالتي يغرق كثير منها الاسواق؟

ـــشاركنا في اجتماعين مهمين ،كان احدهما في دبي والاخر في اسيا حول هذا الجانب المهم والخطير ..ولدينا من يلاحق هذه المخالفات من قبل مكافحة الجريمة الاقتصادية. وهناك اهتمام لرفع مستوى الكفاءة وقدارتها خصوصا في هذه الفترة ان الضوابط والمؤشرات التي تمنع بموجبها السلع الرديئة ليس من واجبات شرطة الجمارك التي هي أداة تنفيذية لمنع دخول هذه البضاعة استنادا لسياسة تضعها الحكومة وتساهم بها وزارات التخطيط والمالية والصحة .هناك اجهزة تمنع ذلك والشرطي ينفذ تعليمات المؤسسات المعنية بالقياس والسيطرة والجريمة الاقتصادية.

❖من حيث الارقام ..اين وصل مستوى تطور اعداد وملاكات الداخلية؟

– ملاك وزارة الداخلية يبلغ اكثر من ٤٧٦ الف منتسب يضاف لهم ١٠٢ الف حماية المنشات. فيكون العدد ٥٧٨ الفا، يضاف لهم شرطة النفط ٣٣ الفاً وشرطة الكهرباء ١٦ الفاً بينهم ٢٧٢ الف ضابط ،ونحن حسبنا الشرطة المحلية كل شرطي لـ١٣٣ مواطن والنسبة العالمية هي من ٢٠٠ .٣٠٠ شرطي لكل مواطن.

*** نجحنا في استقطاب العناصر الجيدة وطرد السيئة**

*** الشرطة كسبت ثقة المواطن وهي تسهر لخدمته**

*** تطور الاجهزة الامنية مكننا من ملاحقة الجماعات المسلحة وحصر نشاطها**